



المؤتمر الوزاري العالمي الثالث الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، في مسقط، عُمان

24-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

تمهيد الطريق أمام التزامات سياسية واضحة ومُحدّدة في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم
المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات الذي سيعقد في عام 2024

بيان مسقط الوزاري بشأن مقاومة مضادات الميكروبات

البلدان المؤيدة للبيان: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إمارة أندورا، جمهورية الأرجنتين،
مملكة البحرين، جمهورية بنغلاديش الشعبية، باربادوس، بروناي دار السلام، جمهورية قبرص، جمهورية
مصر العربية، الجمهورية الفرنسية، جمهورية الهند، جمهورية إندونيسيا، جمهورية أيرلندا، الجمهورية
الإيطالية، المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة
ليبيا، ماليزيا، جمهورية مالطا، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مملكة هولندا،
جمهورية نيجيريا الاتحادية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، جمهورية الفلبين، الجمهورية البرتغالية، دولة
قطر، روسيا الاتحادية، جمهورية الصومال الفيدرالية، مملكة إسبانيا، جمهورية جنوب إفريقيا، سانت
فنسنت وجزر غرينادين، جمهورية السودان، جمهورية سورينام، الجمهورية العربية السورية، مملكة
السويد، الاتحاد السويسري، مملكة تايلاند، الجمهورية التونسية، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية
أوغندا، المملكة المتحدة، الجمهورية اليمنية، جمهورية زيمبابوي

نحن، المشاركون في المؤتمر الوزاري العالمي الثالث الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات الذي عُقد في
مسقط بسلطنة عُمان يومي 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تحت شعار "تمهيد الطريق أمام التزامات سياسية
واضحة ومُحدّدة في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات الذي
سيعقد في عام 2024:

إذ نقر بأن مقاومة مضادات الميكروبات تحدّ عالمي متنامٍ يُهدّد المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة في مجالات صحة
الإنسان ورفاهيته، وصحة الحيوان ورعايته، والبيئة، والأمن الغذائي والتغذوي وسلامة الأغذية، والنمو الاقتصادي
والتنمية، ويحصّد أرواح 1.3 مليون شخص على الأقل كل عام؛

وإذ نقر بأهمية تعجيل الالتزامات السياسية الوطنية والإقليمية والعالمية في تنفيذ إجراءات الصحة الواحدة من أجل
مكافحة انتشار مقاومة مضادات الميكروبات، والوقاية من تأثيرها على صحة الإنسان والحيوان والبيئة، والنمو
الاقتصادي والتنمية، والأمن الغذائي والتغذوي وسلامة الأغذية؛

وإذ نقر بالتقدم العالمي المحرز منذ اعتماد جمعية الصحة العالمية لخطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات
الميكروبات في عام 2015، والتزام الدول الأعضاء الوارد في الإعلان السياسي لعام 2016 الصادر عن الاجتماع الرفيع
المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات الذي يدعو التحالف الرباعي (منظمة الأغذية
والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة
الحيوان) إلى توسيع نطاق الدعم من خلال نهج "الصحة الواحدة"؛

وإذ نقر بأن للبيئة دورًا كبيرًا في تنامي مقاومة مضادات الميكروبات وانتشارها وسريانها، وإذ نرحب بجهود برنامج الأمم
المتحدة للبيئة الرامية إلى تعزيز الأبعاد البيئية في استجابة "الصحة الواحدة" لمقاومة مضادات الميكروبات، وندعم هذه
الجهود، وإذ نقدر الإجراءات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمعالجة مصادر التلوث التي تسهم في مقاومة
مضادات الميكروبات في البيئة، ألا وهي:



سوء خدمات الصرف الصحي والمجاري والنفايات السائلة، ومنها النفايات الناتجة عن تصنيع الأدوية، ومرافق الرعاية الصحية والبيطرية، والإنتاج الحيواني والزراعي، وغير ذلك من العوامل المساهمة مثل أزمة المناخ؛

وإذ نقر بالأهمية المحورية لاتباع نهج "الصحة الواحدة" على نحو عاجل ومستدام وإدارة رشيدة للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز استجابات قطاعات مُحدّدة من أجل النهوض بالسياسات والمبادئ التوجيهية للتنفيذ والتأثير؛

وإذ نُذِّكر بالمؤتمرين الوزاريين السابقين الرفيعي المستوى اللذين عُقدَا في هولندا في عامي 2014 و2019، من أجل تسريع وتيرة الالتزام والعمل السياسيين وتحفيزهما في إطار الاستجابة العالمية لمقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك وضع خطة العمل العالمية لعام 2015، والإعلان السياسي للأمم المتحدة في عام 2016، وإطلاق الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء المعني بمقاومة مضادات الميكروبات في عام 2019؛

وإذ نُذِّكر بأن الأمين العام للأمم المتحدة قد دعا الدول الأعضاء في عام 2019 إلى تقديم الدعم والاستثمار العاجلين اللازمين لتوسيع نطاق ما يُجرى من استجابات لمقاومة مضادات الميكروبات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛

وإذ نُذِّكر ببدء العمل الخاص بمقاومة مضادات الميكروبات الذي أُطلق خلال الجلسة الختامية للحوار التفاعلي الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في عام 2021، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عُقد اجتماع رفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في عام 2024؛

وإذ نقدر الأدوار المهمة التي اضطلع بها فريق القادة العالمي المعني بمقاومة مضادات الميكروبات، وأمانة التحالف الرباعي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء المعني بمقاومة مضادات الميكروبات في تنسيق استجابة عالمية متعددة القطاعات لمقاومة مضادات الميكروبات، وتعزيز الحوكمة والقيادة القويتين، ودعم جهود البلدان الرامية إلى وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛

وإذ نُذِّكر بما أجرته فرقة العمل الحكومية الدولية المخصصة المعنية بمقاومة مضادات الميكروبات، التابعة لهيئة الدستور الغذائي، من عمل ناجح في تنقيح مدونة ممارساتها للحد من مقاومة مضادات الميكروبات المنقولة بالأغذية واحتوائها، ووضع المبادئ التوجيهية الجديدة للترصّد المتكامل لمقاومة مضادات الميكروبات المنقولة بالأغذية، التي تساعد الحكومات على إدارة مقاومة مضادات الميكروبات على نحو متسق على امتداد السلسلة الغذائية؛

وإذ نلاحظ أن وضع مؤشرين بشأن مقاومة مضادات الميكروبات ضمن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة يمثل علامة فارقة في الاعتراف بأهمية رصد مقاومة مضادات الميكروبات في قطاع الصحة البشرية في إطار أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي؛

وإذ نُقرّ بعدم كفاية الموارد المالية المتاحة لاستدامة تنفيذ خطط العمل الوطنية الخاصة بمقاومة مضادات الميكروبات، ولدعم البحث وتطوير الابتكارات، ومنها مضادات الميكروبات الجديدة (لا سيما المضادات الحيوية) واللقاحات ووسائل التشخيص وأدوات إدارة النفايات والبدايل المأمونة والفعالة لمضادات الميكروبات، فضلاً عن الحاجة الماسة إلى سد هذه الثغرة بطرق، منها إعداد دراسات لجدوى الاستثمار الوطني في مقاومة مضادات الميكروبات؛

وإذ نُقرّ بأنار جائحة كوفيد-19 على جهودنا الرامية إلى الاستجابة لمقاومة مضادات الميكروبات، وإذ نلاحظ أيضاً أن الجائحة قد أظهرت الصلات المهمة بين البشر والحيوانات والمنظومة البيئية، وهو ما يبرز مسؤوليتنا المشتركة عن الوقاية من تهديدات مقاومة مضادات الميكروبات المستجدة والمعودة الظهور والتأهب والاستجابة لها من خلال الاستثمارات والإجراءات المستدامة التي تعزز نظم الصحة البشرية والحيوانية؛



وإذ نؤكد من جديد التزامنا باتخاذ الإجراءات العاجلة لنهج "الصحة الواحدة" التي تتصدي للتهديدات المتزايدة لمقاومة مضادات الميكروبات، والتزامنا بضمان تحويل الزخم السياسي إلى إجراءات ملموسة ومنسقة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك وضع استراتيجيات متكاملة بشأن التأهب للطوارئ والاستجابة لها والتعافي منها، وتعزيز النظم الصحية البشرية والحيوانية، والتنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة؛

وإذ نرحب بإنشاء التحالف الرباعي لمنصة الشراكة المتعددة الأطراف لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات، ونقر بالحاجة إلى زيادة التنسيق والتعاون بين القطاعات وبين التخصصات من جانب الأطراف المعنية المتعددة على مستوى حيز التفاعل بين صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة، وعلى جميع المستويات (المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية)، من أجل الحفاظ على مضادات الميكروبات بوصفها أدوية منقذة لأرواح البشر والحيوانات والنباتات، فضلاً عن الحاجة إلى رؤية عالمية مشتركة وإجراءات شاملة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات من خلال نهج الصحة الواحدة؛

فإننا بموجب هذا البيان نلتزم بما يلي:¹

استعراض أو تحديث أو تنقيح خطط عملنا الوطنية المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، من أجل تنفيذها في ظل الموارد المالية والأهداف المرحلية والغايات الوطنية، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات في قطاع الصحة البشرية، مع مراعاة نهج الصحة الواحدة؛

تعزيز نُظُم الترصد الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال تحسين إدارة البيانات، وإشراك القطاع الخاص، وتنفيذ الممارسات المستندة إلى البيانات، وإبلاغ البيانات إلى النظام العالمي لترصد مقاومة مضادات الميكروبات، واستعمالها الذي وضعته منظمة الصحة العالمية، ونظام استعمال مضادات الميكروبات الحيوانية الذي وضعته المنظمة العالمية لصحة الحيوان، ونظام تتبُّع استقصاء التقييم الذاتي القطري بشأن مقاومة مضادات الميكروبات الذي وضعه التحالف الرباعي؛

خفض الكمية الإجمالية لمضادات الميكروبات المستعملة في نظام الأغذية الزراعية بنسبة 30-50% على أقل تقدير مقارنةً بمستواها الحالي بحلول عام 2030؛

الاستغناء التام عن استعمال مضادات الميكروبات المهمة من الناحية الطبية لمجال الطب البشري في الحيوانات لأغراض طبية غير بيطرية، أو في إنتاج المحاصيل ونُظُم الأغذية الزراعية لأغراض لا تتعلق بصحة النباتات؛

ضمان أن تكون نسبة المضادات الحيوية المُدرجة في فئة "الإتاحة" 60% على أقل تقدير من إجمالي استهلاك المضادات الحيوية في صفوف البشر بحلول عام 2030.

وندعو أيضاً:

منظمات التحالف الرباعي وأمانتها المشتركة المعنية بمقاومة مضادات الميكروبات إلى تقديم الدعم التقني اللازم لكل قطاع على حدة، والإرشادات المعيارية والسياساتية اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات وبلوغ هذه الغايات، وذلك، على سبيل المثال، من خلال التماس الاعتمادات المناسبة من أجهزتها الرئاسية؛

الأطراف المعنية بصحة الإنسان والحيوان والمجالات ذات الصلة، وكذلك المعنية بنظام الأغذية الزراعية والبيئة، إلى تنسيق تنفيذ خطط العمل الوطنية لنهج "الصحة الواحدة" بشأن مقاومة مضادات الميكروبات على الصعيد الوطني من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني،

¹ يُرجى الرجوع إلى المرفق للاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية عن الغايات المقترحة.



والقطاع الخاص، والشراكات بين القطاعين العام والخاص على كامل نطاق نهج "الصحة الواحدة".

جميع الأطراف المعنية إلى دعم وإتاحة فرص التعاون والشراكة بين البلدان، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الدولية للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وما يتعلق بها من غايات.

جميع مؤسسات وآليات التمويل العامة والخاصة إلى تكريس الموارد المالية الخارجية والاستفادة منها وحشدها، من أجل تنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، ومن أجل استحداث الابتكارات وإتاحتها على نحو فعال وميسور التكلفة ومنصف في جميع القطاعات، بما في ذلك توفير خط إنتاج مستدام لمضادات الميكروبات الجديدة (ولا سيما المضادات الحيوية) واللقاحات ووسائل التشخيص وأدوات إدارة النفايات والبدايل المأمونة والفعالة لمضادات الميكروبات، ومن أجل وضع وتنفيذ ممارسات ومنتجات وأدوات وعمليات مبتكرة ومأمونة للوقاية من العدوى ومكافحتها، ومنها حماية البيئة وإزالة التلوث.



ملحق بيان مسقط الوزاري بشأن مقاومة مضادات الميكروبات

شرح الغايات الواردة في بيان مسقط وأسبابها المنطقية

الغاية 1: خفض الكمية الإجمالية لمضادات الميكروبات المستعملة في نظام الأغذية الزراعية بنسبة 30-50%¹ على أقل تقدير بحلول عام 2030 مقارنة بمستواها الحالي؛

الغاية الثانية: الاستغناء التام عن استعمال مضادات الميكروبات المهمة من الناحية الطبية في مجال الطب البشري في الحيوانات لأغراض طبية غير بيطرية، أو في إنتاج المحاصيل ونظم الأغذية الزراعية لأغراض لا تتعلق بصحة النباتات؛

الغاية الثالثة: ضمان زيادة نسبة المضادات الحيوية المُدرجة في فئة «الإتاحة» أو الوصول بها إلى ما يعادل 60% على الأقل من الاستهلاك الإجمالي للمضادات الحيوية بين البشر بحلول عام 2030

الإدراك المتزايد وتوافق الآراء عالمياً على الحد من استعمال مضادات الميكروبات في نظام الأغذية الزراعية

يكتسي الحفاظ على فعالية مضادات الميكروبات أهمية للبشر والحيوانات والنباتات. وثمة توافق عالمي متزايد في الآراء بشأن الحاجة الماسة إلى تحويل النُظم الغذائية بما يتيح تعظيم الاستفادة من الإنتاج الحيواني والنباتي، فضلاً عن الحفاظ على البيئة. ويمكن فعل ذلك من خلال ضمان استعمال مضادات الميكروبات على نحو مسؤول ومستدام، والأهم من ذلك، تقليل الحاجة إلى استعمالها عن طريق التخفيف من عبء المرض بين الحيوانات، وتعزيز ابتكار البدائل المستدامة والمُسندة بالبيّنات². وقد طالبت اللجنة الفرعية المعنية بالماشية التابعة للجنة الزراعة بمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) القائمين على المنظمة بتبادل الخبرات الناجحة والممارسات الجيدة، بما في ذلك المعارف التقليدية، لدعم الأعضاء في الحد من الحاجة إلى مضادات الميكروبات». وعلاوة على ذلك، شددت اللجنة الفرعية على «تقليل الحاجة إلى استعمال مضادات الميكروبات في قطاعي الغذاء والزراعة، باعتباره أحد أهم دوافع ظهور مقاومة مضادات الميكروبات، من خلال بناء القدرات لدى الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة على تطبيق ممارسات الإنتاج الجيدة والإدارة، وتدابير الوقاية من الأمراض ومكافحتها، والإشراف على مضادات الميكروبات، وبدائل مضادات الميكروبات، وتنفيذ خطط العمل الوطنية الخاصة بها» في عام 2022. وتمشيًا مع ذلك، تعكف منظمة الأغذية والزراعة على إطلاق مبادرة للعمل العالمي من أجل الحد من الحاجة إلى استعمال مضادات الميكروبات في نظم الأغذية الزراعية (مبادرة رينوفارم). ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لتلك المبادرة في تحقيق خفض عالمي لاستعمال مضادات الميكروبات في نُظم الأغذية الزراعية بنسبة 30-50% على مدى 10 سنوات (منظمة الأغذية والزراعة 2022، غير منشور).

¹ إجمالي الكميات المُرجّحة بعدد السكان من مضادات الميكروبات، محسوبة بالمليغرام من مضادات الميكروبات لكل كيلوغرام من الكتلة الحيوية الحيوانية، وفقاً لمعايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان (الفصل 9.6 من القانون الصحي لحيوانات اليابسة والفصل 3.6 من القانون الصحي للحيوانات المائية) التي تنص على أنه عند مقارنة بيانات استعمال مضادات الميكروبات عبر الزمن، ينبغي مراعاة التغيرات الطارئة على حجم تجمعات الحيوانات وتكوينها.

² بيان مجموعة القيادة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات حول استعمال مضادات الميكروبات في النُظم الغذائية الصادر في آب/أغسطس 2021.



الغاية 1: خفض الكمية الإجمالية لمضادات الميكروبات المستعملة في نظام الأغذية الزراعية بنسبة 30-50% على أقل تقدير بحلول عام 2030 مقارنة بمستواها الحالي

1.1. غايات طموحة وكفيلة بتحفيز الجهود الوطنية والعالمية

إن غاية «الخفض بنسبة 30-50%» تعد غاية طموحة، وتهدف إلى تحفيز العمل السياسي القوي على الصعيدين الوطني والعالمي وتعزيز الجهود والالتزام.

وسوف يتيح نطاق هذه الغاية (30-50%) مرونة كافية للبلدان لتطويعه بما يتلاءم مع سياقاتها وأولوياتها ومدى توافر الموارد لديها، ليس من أجل الحد من الحاجة إلى مضادات الميكروبات فقط، بل أيضاً من أجل تعزيز نُظُم صحة الحيوان ورفاهه. فعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان المحدودة الموارد أن تنظر في اتباع نهج مرحلي يبدأ بغاية خفض أولية أكثر جدوى، وتضع الأساس لتحقيق مستوى طموح للخفض التدريجي وفقاً للموارد المتاحة. وبالمثل، يمكن للبلدان التي حققت تلك الغايات بالفعل أن تساعد البلدان الأخرى في مرحلة الانتقال من أجل زيادة تحسين نُظُم صحة الحيوان ورفاهه ودعمها بالأمن البيولوجي المناسب، واستخدام البدائل المُسندة بالبيّنات لمضادات الميكروبات.

وبالرغم من غياب الارتباط الكمي المُركّز على العِلْم بين الحد من استعمال مضادات الميكروبات والحد من مقاومة مضادات الميكروبات؛ فثمة بيّنات علمية كافية تشير إلى أنه كلما قل استعمال مضادات الميكروبات، تضاءل احتمال ظهور مقاومة الأدوية.

ويشير مقياس 30-50% إلى خفض كمية مضادات الميكروبات المرجحة بعدد السكان، أي المليغرامات المُخفضة من مضادات الميكروبات لكل كيلوغرام من كتلة الحيوان الحية.

2.1. تُقترح الغايات استناداً إلى البلدان التي نجحت في تحقيق غايات مماثلة

تستند الغاية المُقترحة إلى بعض الأمثلة الناجحة الواردة من البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط على حدٍ سواء.

- فقد نجحت هولندا في خفض استعمالها بنسبة 50% في غضون خمس سنوات (بين عامي 2008 و2012)³
- وتراجع استهلاك القطاع الزراعي في الصين للمضادات الحيوية بنسبة 57% بين عامي 2014 و2018، إلى أقل من 30000 طن.⁴
- وحققت المملكة المتحدة نجاحاً في خفض الاستعمال الإجمالي للمضادات الحيوية بنسبة 55% في الحيوانات المُنتجة للغذاء بين عامي 2014 و2021.⁵
- وخفضت تايلند استهلاك الحيوانات للمضادات الحيوية بنسبة 49% بين عامي 2017 و2019⁶ (كانت الغاية المُستهدفة 30%).

3.1. هناك بالفعل غايات محددة للحد من استعمال مضادات الميكروبات.

³ <https://www.fao.org/3/cc0927en/cc0927en.pdf>

⁴ <https://www.who.int/about/accountability/results/who-results-report-2020-2021/outcome/2021/healthy-settings-and-health-in-all-policies-promoted>

⁵ <https://www.gov.uk/government/publications/veterinary-antimicrobial-resistance-and-sales-surveillance-2021>

⁶ <https://www.who.int/about/accountability/results/who-results-report-2020-2021/outcome/2021/healthy-settings-and-health-in-all-policies-promoted>



تضمنت استراتيجية الاتحاد الأوروبي «من المزرعة إلى المائدة»⁷، التي تُعدُّ نهجًا شاملاً جديدًا يوضح مدى تقدير الأوروبيين لاستدامة الغذاء، غاية تقضي بتقليل المبيعات الإجمالية من مضادات الميكروبات المستعملة لحيوانات المزرعة والأحياء المُستزرعة مائياً بنسبة 50% بحلول عام 2030.

4.1. هناك اتجاه مشجّع نحو الحد من استعمال مضادات الميكروبات على الصعيد العالمي بالإضافة إلى ما تقدم من أمثلة، ووفقاً للبيانات المقدمة إلى المنظمة العالمية لصحة الحيوان، أو ما كان يُعرف سابقاً بالمنظمة العالمية للصحة الحيوانية، فقد تراوح انخفاض استعمال مضادات الميكروبات في الحيوانات بين 27%⁸ و34%⁹ للفترة 2015-2018. وأحرز تقدُّم مماثل في استعمال المضادات الحيوية بقصد تعزيز النمو. توقَّف استعمال المضادات الحيوية في الحيوانات الصحيحة باعتباره ممارسة معتادة لتعزيز النمو فيما يقرب من 70% من البلدان التي قدمت تقاريرها في هذا الشأن¹⁰.

5.1. أنشأنا نظاماً لرصد تنفيذ الغاية

توفّر قاعدة بيانات استعمال مضادات الميكروبات في الحيوانات الموجودة لدى المنظمة العالمية لصحة الحيوان (ANIMUSE) أداة مثالية لرصد هذا المؤشر وتوحيده على المستوى العالمي و/أو الإقليمي. وعلى الصعيد المحلي، ستمكن البلدان من الاطلاع على بياناتها السرية الخاصة بها، من أجل تنظيم إجراءاتها الخاصة على الصعيد الوطني.

الغاية الثانية: الاستغناء التام عن مضادات الميكروبات البالغة الأهمية

تحظى مضادات الميكروبات البالغة الأهمية بأولوية قصوى بغرض الحفاظ عليها

قد يتسبب سوء استعمال مضادات الميكروبات البالغة الأهمية للطب البشري في تعزيز ظهور الجراثيم المقاومة وجينات مقاومة مضادات الميكروبات، وهو ما يؤدي إلى تناقص فعالية تلك الأدوية المنقذة للأرواح. ويُعد الاستعمال المسؤول لتلك المضادات ضرورة في جميع القطاعات لحماية الطب الحديث.

ووفقاً للبيان الصادر عن مجموعة القيادة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات حول استعمال مضادات الميكروبات في النظم الغذائية في آب/أغسطس 2021، يتعيّن على جميع البلدان:

- إنهاء استعمال مضادات الميكروبات ذات الأهمية الطبية بقصد تعزيز النمو، والبدء في ذلك مباشرة بإعطاء الأولوية القصوى لمضادات الميكروبات البالغة الأهمية، ثم الانتقال لبقية الفئات تبعاً؛
- قصر استعمال مضادات الميكروبات لأغراض الوقاية من الأمراض والتخفيف من الأعراض في الحيوانات والنباتات على الحالات المحددة بصورة واضحة، وذلك بهدف الحد بشكل ملحوظ من الاستعمال، وضمان أن يخضع الاستعمال لمراقبة تنظيمية، وأن يكون بتوجيه من واصل مصحّ له.

وتوصي قائمة المنظمة العالمية لصحة الحيوان للعوامل المضادة للميكروبات ذات الأهمية البيطرية بالفعل بالحظر العاجل لاستعمال مضادات الميكروبات البالغة الأهمية ذات الأولوية القصوى كعمّزات للنمو.¹¹

وعلاوة على ذلك، تتطلب المبادئ العامة لهيئة الدستور الغذائي بشأن تحليل مخاطر مقاومة مضادات الميكروبات المنقولة عن طريق الأغذية أن تضع أولويات تقييم المخاطر و/أو أنشطة إدارة المخاطر في اعتبارها قائمةً منظمة الصحة العالمية لمضادات الميكروبات البالغة الأهمية. ويدعم الحد من استعمال مضادات الميكروبات البالغة الأهمية في قطاعي الأغذية والزراعة البلدان في تنفيذ معايير هيئة الدستور الغذائي.

⁷ https://food.ec.europa.eu/system/files/2020-05/f2f_action-plan_2020_strategy-info_en.pdf

⁸ استناداً إلى البيانات التي أبلغ بها 72 بلداً إلى المنظمة العالمية لصحة الحيوان لجميع السنوات ما بين 2016 و2018.

⁹ استناداً إلى البيانات التي أبلغ بها 69 بلداً إلى المنظمة العالمية لصحة الحيوان لجميع السنوات ما بين 2015 و2017.

¹⁰ استناداً إلى البيانات التي أبلغ بها 157 بلداً إلى المنظمة العالمية لصحة الحيوان

¹² <https://www.woah.org/app/uploads/2021/06/a-oie-list-antimicrobials-june2021.pdf>



الغاية 3: استهلاك 60% من المضادات الحيوية المدرجة في فئة «الإتاحة» على أقل تقدير

يتضمن برنامج العمل العام الثالث عشر لمنظمة الصحة العالمية 2019-2023^{12,13} غاية فُطرية تتمثل في أن تشكل المضادات الحيوية المدرجة في فئة «الإتاحة» 60% على أقل تقدير من إجمالي استهلاك المضادات الحيوية.

ويتماشى ذلك مع الغاية المدرجة في أهداف التنمية المستدامة والمتعلقة بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك إتاحة الأدوية واللقاحات الأساسية والمأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة للجميع.

ولا يتوافر لدى العديد من البلدان نُظْم قائمة لرصد هذا الأمر أو تدابير تضمن تحقيقه حتى الآن. وسيكون تجديد الالتزام بتحقيق تلك الغاية أمرًا بالغ الأهمية.

إذ يُسهم رصد أنماط استهلاك المضادات الحيوية واستعمالها في البشر والحيوانات والنباتات في استكمال ترصُّد مقاومة مضادات الميكروبات، من خلال فهم أنواع المضادات الحيوية المستعملة وكمياتها، وهو ما يمكن الاسترشاد به لاحقًا في رسم السياسات ووضع اللوائح والتدخلات الرامية إلى تحسين استعمال المضادات الحيوية.

ويمكن أخذ التقديرات الوطنية لاستهلاك مضادات الميكروبات من مصادر البيانات المتاحة حاليًا، مثل نسب المبيعات وسجلات الاستيراد وبيانات التصنيع. وقد يؤدي إنشاء نظام لرصد استهلاك المضادات الحيوية أيضًا إلى التعجيل بمراجعة اللوائح والمشتريات من الأدوية وسلاسل إمدادها في إطار تعزيز النظم الصيدلانية عامةً.

<https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/324775/WHO-PRP-18.1-eng.pdf>¹³

<https://www.who.int/docs/default-source/documents/gpw/who-results-13-general-program-of-work-2019-2023-who-results-framework.pdf>¹⁴

[2_2october2019.pdf?sfvrsn=fcee6eb25-framework-draft](https://www.who.int/docs/default-source/documents/gpw/who-results-13-general-program-of-work-2019-2023-who-results-framework-draft-2-october-2019.pdf?sfvrsn=fcee6eb25-framework-draft)